**محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية 5**

**تاريخ الاجتماع :**22 فيفري 2012

**جدول الاعمال:** مواصلة النقاش العام وتحديد محاور عمل اللجنة

**اجتماع عدد:** 05

**عدد الأعضاء الحاضرون :**16 عضوا

**المعتذرون: 06**

**الغائبون**:**0**

**افتتاح الجلسة**: **الساعة العاشرة صباحا**

في مفتتح الجلسة ذكر السيد رئيس اللجنة بضرورة ضبط المحاور بصفة أولية وبالتالي ضبط أعمال اللجنة على ضوئها وهي تقبل التعديل مع التقدم في الاعمال.

ثم  تناول السيد مقرر اللجنة الكلمة مذكرا بأبرز النقاط التي تركز عليها الاهتمام خلال الجلسات السابقة والتي ستكون منطلقا لتحديد ابرز المحاور , مبينا أن فكرة إرساء نظام إداري لا مركزي ديمقراطي يلبي أهداف الثورة ويحقق التنمية الجهوية العادلة والمتوازنة كانت النقطة المحورية التي دار حولها النقاش . وان هذا المفهوم يحتم وجود مؤسسات منتخبة وممثلة للجماعات الترابية المحلية أو الجهوية ويتطلب تمكينها من الوسائل القانونية والمالية لتحقيق الأهداف التي تحددها وإن اعتماد تقنية الانتخاب المباشر بالإضافة الى إعطاء صلاحيات أكثر للجهات في مجال ضبط الأولويات الجهوية وبرمجة وانجاز ومتابعة المشاريع والبرامج وتمتيعها باستقلالية القرار ومنحها اختصاصات مسندة تخضع للرقابة اللاحقة من قبل سلطة الاشراف هي من ابرز الاليات التي ستمكن من تحقيق النقلة النوعية في العمل الجهوي وتجعله يستجيب للتحديات المطروحة كالفقر والبطالة.

 وأن التوزيع العادل لثمار التنمية يتطلّب إعادة النظر في معايير توزيع الموارد العمومية بين الجهات وضرورة إيجاد طريقة للاستثمار في الجهات يكون مصدرها المساهمات المتأتية من الثروات الجهوية عبر الية اقتطاع جزء من المرابيح عملا بقاعدة التعويض le pollueur, payeur

كما احتل محور إعادة التقسيم الإداري والجغرافي حيزا هاما من النقاش حيث تم اقتراح تقسيم جغرافي أفقي يقوم على تجميع الجهات في إطار مجلس اقليمي لتحقيق حد ادنى من التوازن وبلورة منوال تنموي جديد يتماشى مع متطلبات الفترة الحالية،  وفي ذات السياق تم التأكيد على ضرورة تطوير البنية التحتية في الجهات  عبر تركيز طرقات وسكك حديدية بالإضافة إلى اعتماد مقاربة تشاركية لكل الجهات في تشخيص النقائص واقتراح المشاريع التنموية.

 ومن جهة اخرى تم التطرق الى ضرورة تمكين الجهات من موارد ذاتية تمكنها من التنمية والاستثمار واستحداث اليات جديدة لتجاوز معضلة الاستخلاص البلدي باعتبار التشريع الجبائي الحالي تشريع غير ناجع .

إلى جانب ذلك تم التعرض لمحور الازدواجية الوظيفية للوالي فهو يمثل النظام الإداري اللامحوري وهو يترأس المجلس الجهوي. هذا الأخير لا بد أن يتكون من أعضاء منتخبين إلى جانب نقد الإدارة اللامحورية بصفة عامة كمكبل للسلط اللامركزية وتحويل صلاحيات الوالي لفائدة المجالس الجهوية و اعتماد قراءة جديدة للمجلس الجهوي من حيث تركيبته وصلاحياته واقتراح اسناد رقابة الشرعية على أعمال الجماعات العمومية للمحكمة الإدارية.

وختاما تمت بلورة أهم المحاور الأولية لعمل اللجنة مستقبلا كالآتي:

-       تعريف الجماعات العمومية الجهوية والمحلية ،

-       التقسيم الإداري والتنسيق،

-       التركيبة ،

-       الموارد الجبائية المحلية ،

-       نفقات الجماعات العمومية،

-       الرقابة الادارية والمالية.

**رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.**